



مداخلت السيد الوزير بمناسبة تنظيم الدورة التاسعة للجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز"

الرباط في 12 نونبر 2015

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

السيدات والسادة الوزراء ،

ضيوفنا الكرام ،

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في البداية ، أن أشكر السيد رئيس الحكومة المحترم على الرعاية التي مافتى يوليها لهذا المنتدى السنوي حول الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية "امتياز". حيث لولا التزاماته خارج الوطن لشرفنا سيادته بالحضور ورئاسة منح هذه الجائزة التقديرية لأفضل التجارب المتميزة في مجال الإدارة والخدمات الإلكترونية.

كما أشكر السيدات والسادة الوزراء على حضورهم في أشغال هذا اللقاء وانتدابهم لهذه النخبة من الخبراء والمسؤولين بالقطاعات التي يشرفون عليها للمساهمة في إغناء فعالياته وعرض مختلف تجاربهم في هذا المجال .

واسمحوا لي كذلك، أن أرحب ترحيبا حارا بجميع الضيوف الكرام، من الدول الشقيقة والصديقة، وبشركائنا من مختلف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وبكل الحضور في هذا المنتدى الذي ينعقد هذه السنة حول موضوع : الحكامة الإلكترونية : نحو إدارة شفافة وتشاركية .

إن عرض هذا الموضوع على بساط الدرس والمناقشة في هذا المنتدى ، نابع من إيماننا الراسخ بالدور الهام الذي تلعبه الحكامة الإلكترونية في تعزيز العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها، من خلال تطوير الخدمات الأساسية الموجهة للمواطن والمقاولة ، وتيسير الولوج إليها بأقل تكلفة وبالسرية المطلوبة.

فالحكامة الإلكترونية الرصينة، هي الدعامة القوية لتأهيل المقاولة وتعزيز قدراتها التنافسية ، وهي كذلك الآلية الفعالة لتجسيد مبادئ الحكومة المنفتحة على أرض الواقع .

وقد احتلت هذه الحكامة ،مكانة بارزة في استراتيجية تحديث الإدارة التي نعتمدها ، لاسيما على مستوى تحسين علاقة الإدارة بالمواطن والمقاولة كرافعة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة .ذلك ، وكما تعلمون فإن اقتصاديات العالم ، تتخذ من التكنولوجيا الحديثة دعامة محورية ورئيسية .

حضرات السيدات والسادة ،

لقد حققت بلادنا ،خلال السنوات الأخيرة تطورا لا يستهان به في مجال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في دينامية لافتة ،كوضع على الخط العديد من الخدمات المسداة للمواطنين في جميع المجالات وتيسير الولوج إليها كما تندرج في نفس السياق ، مبادرات متعددة ميزت الخدمات الإلكترونية على المستوى المحلي .

وما حصول مجموعة من الإدارات والمؤسسات المغربية كالكالات الحضرية على شهادة الجودة طبقا للمعايير الدولية ، إلا أمثلة تجسد التطور الملحوظ الحاصل في العديد من المجالات على المستوى الترابي .

وبالرغم من أهمية هذه المكتسبات ، فإنها تبقى دون طموحات وانتظارات المواطن ، في تحقيق الامتياز بجودة عالية للخدمات العمومية.

كما يظل ورش تطوير الإدارة الغلكترونية ، ورشا متواصلا ننكب على إعطائه دفعة قوية ، وأملنا السعي فيه بعيدا وبسرعة ، خاصة في ظل الدستور الجديد الذي نص على مبدأ استمرارية الخدمات وجعل المرتفق في صلب اهتمام الإدارة بمنحه حق الولوج إلي الخدمات على أساس المساواة والإنصاف.

وعلى صعيد آخر ، فإن الحكامة الإلكترونية تعد أداة فعالة لتخليق المرافق العمومية ، لما تتيحه من شفافية في تعامل الإدارة مع المرتفقين ، وما تتيحه أيضا من تقليص الاحتكاك بين الإدارة والمواطن .

وهذا ما أكدت عليه استراتيجية الحكومة للوقاية من الرشوة ومحاربتها من خلال التدابير التي ستتخذ في نطاق تنفيذها في الامد القريب إن شاء الله .

وفي نفس الإطار ، يندرج برنامج تبسيط المساطر الإدارية الذي تضطلع به وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة بتنسيق مع جميع القطاعات .

حضرات السيدات والسادة

إن التطور الذي حققه المغرب في مجال تنفيذ العديد من مشاريع الإدارة الإلكترونية ومبادراتها على صعيد مختلف القطاعات الإدارية، مكنه من قطع أشواط هامة في هذا الباب، والارتقاء ببلادنا إلى مصاف الدول التي تعتمد مبادئ الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة .

ومما لا شك فيه، أن هذه الجهود والتوجهات انعكست إيجابا على ترتيب المغرب إزاء عدد من المؤشرات العالمية، بحيث أفاد تقرير هيئة الأمم المتحدة الصادر سنة 2014، أن المغرب تمكن من تحقيق تقدم مهم ب 38 درجة في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية "الحكومة الإلكترونية"، إذ حل في المرتبة الـ 82 عالميا من بين 193 دولة، بعد أن كان في المرتبة الـ 120 عام 2012.

كما حصل المغرب، أيضا، على تقدم في مؤشر "الخدمات الإلكترونية عن بعد"، إذ تقدم ب 26 درجة، منتقلا من الرتبة 56 سنة 2012 إلى الرتبة 30، سنة 2014 عالميا، ليحتل الرتبة الأولى على الصعيد الإفريقي.

أما على مستوى مؤشر "المشاركة الإلكترونية"، فقد احتل المغرب الرتبة 17 عالميا، والأولى إفريقيا، مسجلا تقدما ب 21 درجة مقارنة مع تقرير 2012.

حضرات السيدات والسادة

إن الإقبال الذي أصبحت تشهده الجائزة الوطنية للإدارة الإلكترونية في السنوات الأخيرة، يجسد مدى حرص مختلف الإدارات العمومية وتنافسها على تقديم خدمات عمومية إلكترونية ذات جودة عالية، ومن خلال قنوات إلكترونية متعددة للمستفيدين.

وللإشارة، فقد بلغ عدد الخدمات المرشحة عبر الفروع الأربعة للجائزة هذه السنة 27 خدمة إلكترونية تقدمت بها 21 إدارة عمومية على المستويين المركزي والمحلي. مسجلين، بذلك، إنجازات جديدة تضاف إلى سجل ما حققه المغرب في هذا المجال، ومتطلعين إلى مزيد من المشاريع والخدمات المبتكرة والتميزة في الدورات القادمة.

وإن وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، من منطلق إيمانها بأهمية العمل المشترك في هذا الشأن خاصة، لتأكد على أهمية تنسيق الجهود في هذا المجال وتحقيق التكامل والتعاقد كما تم التأكيد على ذلك في الكلمة التوجيهية للسيد رئيس الحكومة لأجل التوطين الإيجابي لتكنولوجيا

المعلومات والاتصال في الممارسات الإدارية ، باعتبارها منفذا حقيقيا نحو فعالية تدبير الخدمات وتجويدها .

حضرات السيدات والسادة

في ختام هذه الكلمة، لا يسعني إلا أن أتوجه إلى السيد رئيس الحكومة بخالص الشكر والتقدير على دعمه ورعايته لفعاليات هذا المنتدى.

وأتوجه أيضا، بالتهنئة للفائزين لنيل جائزة امتياز لهذه السنة. كما نقدر ونثمن كل الترشيحات لهذه الجائزة التي لم تحظ بالانتقاء ، حيث تعد كلها تجارب نموذجية رائدة ومتميزة . كما أشيد بالدور المسؤول والجاد للجنة التحكيم وكفاءتها في مراعاة تطبيق معايير مقننة وواضحة؛ وعملها بموضوعية متجردة وباستقلالية تامة.

مجددا الترحاب بجميع ضيوفنا الكرام .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.